COPYRIGHT© INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

الربيع العربي وإشكالية التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية: تونس أنموذجاً

إعداد

عشور أبو عائشة

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية

كلية أحمد إبراهيم للحقوق
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

ديسمبر ٢٠١٨م

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل موضوع الربيع العربي وإشكالية التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية. فإن هناك العديد من الدراسات والأبحاث (العربيه والأجنبية) التي تناولت الدراسة وتحليل الربيع العربي وظاهرة التحول الديمقراطي في البلدان العربية التي قامت فيها الثورات وما أعقبها من نزعات حول السلطه وما ألات له أوضاع تلك البلدان، وتم إطلاق مسمى (الربيع العربي) على هذه الظاهرة. وترجع أهميه دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي والإشكاليات التي تواجه هذه الظاهرة لمعرفه الأسباب التي أدت إلى فشل البعض وتوقف البعض الآخر مما يعكس صورة سلبية وخطيرة فيما يتعلق بهذه التحولات.

ABSTRACT

This study aimed to analyse the issue of the Arab Spring and the problem of democratic transformation in the Arab societies and in the entire region where the revolution took place, and the subsequent trend of power and condition of those countries. There have been many studies and much research (Arab and Foreign) pertaining to the topic matter of the Arab Spring and the democratic transformation phenomenon in the aftermath of the Arab Spring. The research aimed at highlighting the importance of the study of the democratic transformation phenomenon in the Arab countries and the problem faced by these countries during the transformation process. The events gave birth to the term “Spring” due to its knowledge of the facts and reasons that led to the failure of some countries, and the cessation of others, which also reflects a serious and a negative image in what this transformation brought about.

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion; it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master in International Law and International Relations (MILIR).

……..
Abdi Omar Shuriye
Supervisor

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master in International Law and International Relations (MILIR).

……..
El Fatih Abdullahi Abdelsalam
Examiner

This dissertation was submitted to the IIUM Academy of Graduate and Professional Studies and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master in International Law and International Relations (MILIR).

……..
Mohd. Darbi Hashim
Head of Programme, School of Advanced Legal and Sha'riah Studies

This dissertation was submitted to the Ahmad Ibrahim Kulliyyah of Laws and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master in International Law and International Relations (MILIR).

……..
Ashgar Ali Ali Mohamed
Dean, Ahmad Ibrahim Kulliyyah of Laws

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Ashour A. A. Aboaisha

Signature: ……..……..…… Date:…...…….

الجامعة الإسلامية العالمية–ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٨م محفوظة لـ: عشور أبو عائشة

الربيع العربي وإشكالية التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية (تونس إنموذجاً)

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: عشور أبو عائشة

التوقيع:..... التاريخ: .....

أهدي بحثي هذا إلى أمّي وأبي

الشكر والتقدير

انطلاقًا من قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إن عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم:٧]، أشكر الله سبحانه وتعالى على فضله أن يسر لي إنجاز هذه الدراسة، وأسأله سبحانه وتعالى أن يزيدنا من فضله، وأن يجعلنا من الشاكرين.

ولما كان الشّكر حق لابد من أدائه، ودَينًا لا بد من قضائه، يطيب لي والمقام هنا لرد الفضل لأهله أن أقدم خالص الشكر وجميل العرفان للمشرف الفاضل والذي تفضل أولًا بالموافقة على الإشراف على إعداد هذه الرسالة، وأعطاني من جهده وعلمه الكثير والكثير، فجزاه الله عني وعن المسلمين خير الجزاء. كما أخص بالشكر والتقدير أيضًا الجامعة الإسلامية بماليزيا والعاملين فيها، الذين يواصلون نهارهم ويسهرون ليلهم من أجل إعلاء منارة هذا الصرح الشامخ.

وختاما أرجو الله في علاه أن تكون رسالتي هذه من العلم النافع الذي يُنتفع به ويُستفاد منه.

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث ..... ب

ملخص البحث باللغة الانجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة التصريح ..... هـ

صفحة الإقرار بحقوق الطبع ..... و

الإهداء ..... ز

الشكر والتقدير ..... ح

الفصل الأول مقدمة وهيكل البحث ١

مقدمه ١

أهداف البحث ٢

أهمية البحث ٢

مشكلة البحث ٣

الفصل الثاني: التحول الديمقراطي ٥

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لعملية التحول الديمقراطي ٥

المبحث الثاني: مراحل وانماط التحول الديمقراطي ٧

المبحث الثالث: نماذج وآليات التحول الديمقراطي ١٣

المبحث الرابع: عوامل واسباب التحول الديمقراطي ١٦

المطلب الأول: العوامل الداخليه للتحول الديمقراطي ١٦

الفرع الأول: العوامل الداخلية ١٧

الفرع الثاني: العوامل الخارجية ٢٥

الفصل الثالث: الربيع العربي ٢٩
المبحث الأول: ايجابيات وسلبيات الربيع العربي ٣٠

الفصل الرابع: إشكالية التحول الديمقراطي في دول المجتمعات العربية ٣٤
المبحث الأول: المعوقات للتحول الديمقراطي في دول الربيع العربي ٣٤
المبحث الثاني: الأوضاع الدولية والإقليمية قبل وبعد ثورات الربيع العربي ٣٦
المبحث الثالث: تونس قبل وبعد الثورة..... ٤٠
المطلب الأول: تونس شرارة ثورات الربيع العربي..... ٤٢
المطلب الثاني: النظام السياسي في تونس ٤٣

الفصل الخامس الخاتمة..... ٤٦

قائمة المراجع والمصادر ٤٧

الفصل الأول
مقدمة وهيكل البحث

مقدمه:

هناك العديد من الدراسات والأبحاث (العربيه والاجنبية) التي تناولت الدراسة وتحليل الربيع العربي وظاهرة التحول الديمقراطي في البلدان العربية التي قامت فيها الثورات وما أعقبها من نزعات حول السلطه وما ألات له اوضاع تلك البلدان. وتم إطلاق مسمى (الربيع العربي) على هذه الظاهرة وترجع اهميه دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي والإشكاليات التي تواجه هذه الظاهرة لمعرفه الأسباب التي أدت إلى فشل البعض وتوقف البعض الآخر مما يعكس صوره سلبيه خطيرة في ماهيه هذا التحولات.

الديمقراطيه هي آليات او أساليب أو هياكل معينه تنظم النظام الاجتماعي والنظام السياسي وهي محصلة المجتمع في درجة تطوره، وهي الركيزة الأساسيه في عمليه الإصلاح للمجتمعات التي تنشده الشعوب. فالشعب بالمفهوم الديمقراطي يحكم نفسه بنفسه وهو مصدر السلطه في الدولة فهو الذي يختار الحكومه وشكل الحكم والنظم السائدة في الدولة سواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمعني أن الشعب هو أساس الحكم واساس السلطات في الدولة، فمفهوم الديمقراطية أنها تقوم أساسا على مبدأ سيادة الأمة بمعنى أن الشعب يشكل في مجموعه كيانا من الأفراد يمارس السلطه عن طريق ممثليه، فيحدد من يحوز السلطه ومن له الحق في ممارسه السلطه وتنقسم إلى مظهرين:

مظهر خارجي: يتناول سيادة الدولة في تنظيم علاقتها بالدول الأخرى دون توجيه أو تأثير من أحد.

ومظهر داخلي: يتناول تنظيم الدولة للأمور الداخليه بأوامر وقرارات ملزمة للأفراد في الدولة على حد سواء.

اعتبرت الامم المتحده أن الديمقراطية من الأسس التي تقوم على ها حقوق الإنسان، وضمنت لهم الحق في الانتخابات ونزاهتها وشملت جميع أفراد الدولة بصرف النظر عن عرقهم

أو مستواهم الاجتماعي والمساواة بين الجميع في الحقوق مثل حق التعبير عن الآراء وحرية الانتماء للأحزاب وفصل السلطات والحق في الوصول للسيادة والترشح لها، وأن يكون الأساس التي تبني عليه الحكومة هو تنفيذ احتياجات الشعب ورغباتهم بما لايتعارض مع مصلحة البلاد .

أراد الباحث أن يرسخ لمعنى الديمقراطية الذي انتهجه كثير من دول الغرب، فأدى إلى تغير ملموس في واقع شعوب هذه الدول وهو ما يتطلع اليه المواطن العربي، وأصبح لديه حاجة ملحة نحو التحول الديمقراطي لإصلاح الأنظمه العربية المستبدة التي تحكم وتتحكم في مصير المجتع العربي.

ولكي نقف لماذا قامت هذه الثورات والموجات الاحتجاجية، لابد أن نقف على حال البلاد والمواطن قبل عمليه المطالبه بالتحول الديمقراطي وما هي الأسباب والعوامل التي أدت إلى ذلك.

اهداف البحث:

١. بيان مفهوم التحول الديمقراطي واستعراض نماذج وآليات تطبيق الديمقراطية.
٢. معرفة أهم الأسباب والعوامل الرئيسية ذات الصله بإرساء التحول الديمقراطي التي تواجهها دول الربيع العربي وبعض الدول التي شهدت تغيرات سياسية في السنوات القادمة.
٣. التعرف على دور المجتمع الدولي لمساعدة الدول التي تشهد عملية تحول سياسي في التغلب على التحديات وتعزيز ودفع العملية الديمقراطيو الوليدة بها.
٤. التعرف على أهم العوامل التي أدت إلى التحول الديمقراطي في تونس.

أهمية البحث:

١- دراسة واستقراء وفهم تجارب التحول الديمقراطي وتحليلها واستنتاج المناهج العلمية الخاصة بعملية التحول الديمقراطي .

٢- دراسة كل حالة وأسباب إشكاليات التحول الديمقراطي ونتائجة وتحديد الإشكاليات الخاصة به والحلول المناسبة لها.

٣- دراسة ومعرفة مراحل عملية التحول الديمقراطي ومتغيراتها والعوامل المؤثرة فيها والمصاحبة والمحيطة بعملية التحول .

٤- دراسة الإيجابيات والسلبيات في تطبيق التحول الديمقرطي للربيع العربي والعوامل المترتبة عليها.

٥- موقف الإدارة الأمريكية والغرب في تونس قبل الربيع العربي وبعده.

مشكلة البحث:

تبحث هذه الدراسة في إشكالية التحول الديمقراطي في البلاد العربية بشكل عام، وبلاد ما يسمى (بالربيع العربي) أي البلاد التي قامت بها احتجاجات بشكل خاص. يشهد العالم اتجاها متزايدا نحو الديمقراطية منذ نهاية الحرب الباردة في العام ١٩٨٩ ومن المفارقة أن رياح التحولات الديمقراطية التي هبت على العالم تبددت عند حدود العالم العربي مما يثير تساؤلات عديدة منها هل يتوفر مناخ لتحول ديمقراطي وهل تتوفر شروط حقيقية لصياغة مشاريع تحول ديمقراطي في العالم العربي تحول دون احتمال حروب أهليه ونزاعات تغرق البلاد في المزيد من التأخر والازمات؟ ومن هي القوى المؤهلة لصياغة تلك المشاريع وما هي أدواتها وقدرتها؟ وهل تسطيع الدول العربية التي ليس لها رؤية ولم تتعاط مع متطلبات التغيير والإصلاح والديمقراطية أن تبقي على حالها دون إصلاحات وتغييرات وتجديد؟ وهل تقبل المجتمعات العربية في ظل التقدم العالمي أن تحكم بشعارات بينما تحرم من الحقوق وأسس الحرية والكرامة الانسانية؟ وهل تجاوزت رياح الإصلاح المنطقة العربية وفشلت في إحداث التغيير المنشود؟ وهل تعتمد السياسة الأمريكية والغربية بتعاملها مع المنطقة العربية على قاعدة الوضع القائم وهل ما زالت القوى والبنية الداخلية في أغلب المجتمعات العربية عاجزة فعلا على تغيير والانفتاح نحو ديمقراطية حقيقية. ولعل من أحد أهم المشاكل كذلك معرفة السبب في فشل معظم دول الربيع العربي مثال (مصر- سوريا – ليبا - اليمن) في إتمام عملية التحول السياسي لبناء نظام ديمقراطي يحقق تطلعات الشعوب وخصوصا فئة الشباب الذين كانوا في الطليعة والمحرك

الأساسي لثورات الربيع العربي في العواصم العربية؟ لماذا فشل التحول الديمقراطي في الدول العربية رغم نجاح عملية التحول في مناطق أخرى من العالم كدول أوروبا الشرقية في تسعينات القرن الماضي وأمريكا اللاتينية في ثمانينات القرن الماضي؟ لماذا فشلت دول الربيع العربي في التحول من أنظمة عسكرية استبدادية او تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية بل ذهبت إلى ما هو أسوأ من ذلك. فتلك الدول الآن بعد مرور أكثر من ست سنوات تكاد تسقط بالفعل في براثن حرب أهلية والبعض الآخر سقط بالفعل في حرب أهلية مستمرة حتى الان ومن الصعب التكهن بنهايتها أو النتائج التي ستؤول إليها. هل ستعود هذه الدول إلى الحكم العسكري مرة أخرى كما حدث في (مصر) الآن أم ستتحول إلى دول فاشلة تعمها الفوضى وغياب كامل للمؤسسات كما هو الحال في (سوريا – وليبيا - واليمن) حيث يظهر بوضوح تعثر المسار إلى التحول الديمقراطي في البلدان التي قامت فيها ثورات الربيع العربي لدرجة تصل إلى حد الردة عن المسار للعملية الديمقراطية في أغلب تلك البلدان. لذلك فعلينا أن نبحث عن أسباب تعثر مسار التحول الديمقراطي المتمثلة في إشكاليات التحول الديمقراطي في بلدان الربيع العربي والوصول إلى توصيات ورؤية وحلول مقترحة لتقدم عملية التحول الديمقراطي، وتجنب تعثر المسار الديمقراطي في تلك الدول.

الفصل الثاني
التحول الديمقراطي

يعد موضوع التحول الديمقراطي من المفاهيم الحديثة والمعاصرة التي لقت اهتماما كبيرا من الباحثين لتحديد طبيعة هذا التحول وعوامله، ومراحله، وآثاره ونتائجه. وقد شهدت المنطقة العربية موجة من الثورات من أجل البحث عن ترسيخ مبدأ الديمقراطية والتي عرفت باسم (ثورات الربيع العربي) حيث بدأت بتونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا، وبعض احتجاجات ومظاهرات في دول عربية أخرى تنديدا بغياب الديمقراطية وطلبا لإحداث تغيرات سياسية وإصلاحية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لعملية التحول الديمقراطي

تعريف مفهوم التحول الديمقراطي وذلك في اتجاهين رئيسيين هما: الاتجاه اللفظي (النظري)، والاتجاه الإجرائي (العملي)، ويقصد بالتعريف اللفظي تعريف المفهوم، بما يؤدي إلى توضيحه وتمييزه عن غيره من المفاهيم وذلك من خلال إبراز الخصائص المميزة للمفهوم محل التعريف. وينظر هذا الاتجاه إلى التحول الديمقراطي على أنه عملية الانتقال من النظم التسلطية إلى النظم التعددية، والتخلص من نظم الهيمنة إلى صيغ أكثر ديمقراطية في الحكم، والعمل على إيجاد نظام سياسي اجتماعي يقيّم العلاقة بين أفراده والدولة، وفق مبدأ المساواة بين المواطنين، ومشاركتهم الحرة في وضع التشريعات التي تنظم الحياة العامة، فهو يجسد التحول من نمط الهيكل التسلطي أو الأوتوقراطي للحكم نحو نمط يقر بالتعددية، ويوسع هامش الحرية، ويسعى إلى احترام حقوق الإنسان، وهو بذلك يعني الانتقال من حكم تسلطي إلى حكم غير تسلطي، دون أن يصل بالضرورة إلى حد الحكم الديمقراطي، وهناك من يرى بأن التحول الديمقراطي هو عملية التخلص من النظم الأوتوقراطية، والأخذ بالعيش تحت ظروف ديمقراطية تسمح بتأسيس نظام يمكن من خلاله إقامة علاقة بين الحاكم والمحكوم على أسس من الحرية. أما التعريف الإجرائي، فيقصد به التعبير عن المفهوم من خلال مجموعة من المؤشرات القابلة

للقياس بحيث تستوفي هذه المؤشرات شرطي الصدقية والكفاية. وينظر هذا الاتجاه إلى التحول الديمقراطي على أنه عملية مستمرة من التفاعلات، ويقصد به تراجع نظم الحكم غير الديمقراطية بكافة أشكالها وألوانها، لتحل محلها نظم أخرى ديمقراطية تعتمد على المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، وتقوم على المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية، وتتخذ الانتخابات النزيهة وسيلة لتداول السلطة أو الوصول إليها، وذلك كبديل عن الحكم الفردي التسلطي، وانتهاك القوانين والدستور، وأن قياس درجة هذا التحول يعتمد على توافر تطبيق المؤشرات الأساسية اللازمة لتحقيق الديمقراطية، ومدى تطبيقها. ويعرّف «جوزيف شوسبيتر» الديمقراطية، إجرائياً، بأنها: نظام يتضمن توسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، والذي يتحقق من خلال الانتخابات التنافسية. وهناك من يرى أن التحول الديمقراطي يرتكز على ثلاثة مبادىء أساسية، يمثل توافرها المعيار الحقيقي لقياس مستوى هذا التحول وهي: مبدأ الحرية التنظيمية والفكرية، كمفهوم أساسي للحياة السياسية، والاجتماعية، ويشمل ذلك حق التنظيم الحزبي، والمعارضة السياسية السلمية، وحرية التعبير، والتعددية السياسية، ومبدأ التداول السلمي للسلطة، طبقاً لقواعد قانونية وإجرائية معروفة، ومحددة بما في ذلك حق الأغلبية في تسلم مسؤولية الحكم من خلال الانتخابات العامة الحرة النزيهة والمباشرة، ومنع احتكار السلطة من قبل شخص أو جماعة تحت أي ظرف من الظروف أو المبررات، ومبدأ المساواة الذي تجسده الدولة القانونية، والذي يتضمن المساواة وتكافؤ الفرص أمام الجميع، ويجعل من القانون الصادر عن السلطة التشريعية المنتخبة، المرجع الرئيس في التعامل بين جميع أفراد الشعب فيما بينهم، وفي تعامل الدولة ومؤسساتها معهم. إن تطبيق هذه المبادىء، إضافة إلى مبادىء أخرى مثل: احترام حقوق الإنسان، وحرية الصحافة، وسيادة القانون، كلها تشكل في مجملها المؤشرات الرئيسة على وجود التحول الديمقراطي. وثمة باحثون يرون أن التحول الديمقراطي – في أي مجتمع – يعتمد على عدد من المعايير الهامة التي تمثل المتطلبات الأساسية لتحقيق التحول الديمقراطي مثل، المشاركة الجماهيرية الواسعة في الحكم عبر آليات الانتخابات الحرة والنزيهة، ومنافسة حقيقية بين المرشحين لتولي وظائف عامة، وحماية الحقوق والحريات السياسية. وبشكل عام، فإن الاتجاه الإجرائي يرى أنه لا بد من أن تنطلق عملية التحول الديمقراطي من مقدمات بديهية مثل:

إقرار حقوق الإنسان واحترامها، وإصدار التشريعات القانونية التي تحميها، وإقرار حرية الرأي والتعبير والتنظيم، وحرية الصحافة، والسماح بالتعددية الحزبية، والتداول السلمي للسلطة، وإرساء الركائز الأساسية للديمقراطية. إذن، لابد من وجود إطار مفاهيمي لتأسيس قاعده يتم الانطلاق منها نحو عمليه التحول الديمقراطي.

المبحث الثاني: مراحل وأنماط التحول الديمقراطي

مراحل وانماط التحول الديمقراطي يقصد بها الأشكال التي تتم من خلالها عمليه التحول من نظام ديكتاتوري سلطوي إلى نظام ديمقراطي بمعني الإجراءات والطرق التي يتم اتباعها للإطاحه بنظام غير ديمقراطي للوصول إلى نظام ديمقراطي ويمكن تحديد مسارات نظرية للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى ديمقراطي مع الاعتبار أن نمطا واحدا قد يتضمن مزيجا من أكثر من مسار للتحول على المستوي التطبيقي .

وقد حدد علماء السياسة بين أربعة أنماط رئيسة هي:

١– التحول أو الانتقال من الأعلى: Transtion en Amont

وهو الذي يحصل من داخل النظام التسلطي، ويقوده في هذه الحالة الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة، عن طريق إدخال عدد من الاصلاحات والتعديلات التي تصب في صالح الشعب. ويكون هذا ناتجا عن شعور النظام بتزايد عدم الرضا والسخط الشعبي .وتزايد قوة المعارضة وضعف قوة النظام، لذا يأخذ النظام المبادرة بالتحول ويدخل أو يعد بإدخال إصلاحات، سواء لرغبة النظام في القيام بالتحول الديمقراطي أو لامتصاص الأزمة من خلال ميكانيزمات لمد سيطرته وسيادته السياسية. ففي هذا النمط قد لا يكون الدافع إلى الإصلاح هو الإيمان بالمبادئ الديمقراطية، ولكن قد تكون هناك تحديات داخلية أو خارجية تحتم على القيادة السياسية الاتجاه في هذا الطريق. وبهذا الخصوص، يذكر هنتنجتون أن الاعتبارات الأمنية والأسباب المحلية هي التي تقود إلى التحول الديمقراطي، حيث يجد الحاكم نفسه عرضة للخطر من الداخل أكثر من الخارج، فيقوم بعملية التحول خوفاً من أن يقوم بذلك شخص آخر. وفي الغالب، فإن النظم العسكرية هي أكثر النظم استعداداً لعملية التحول من أعلى،

وذلك لأنها عندما تقوم بانقلاب عسكري فإنما تهدف إلى تصحيح بعض الأخطاء في النظام السابق. وبعد تصحيح هذه المساوئ والأخطاء، يقود العسكريون عملية التحول أو الإصلاح الديمقراطي ولكنهم في الوقت نفسه يحتفظون ببعض الأوراق التي تضمن لهم الفاعلية والتأثير في النظام الجديد. وإلى جانب أن تلك المبادرة قد تأتي من جانب قيادة عسكرية، فإنها أيضاً قد تأتي من جانب قيادة مدنية، وسواء أتت من جانب قيادة عسكرية أو مدنية، فإن هذه القيادة عادة ما تحتفظ لنفسها بالحق في التنافس على السلطة وعدم تهديد مصالحها وامتيازاتها. ولذلك فإن التحول من أعلى غالباً ما ينتج عنه ما يسمى "الديمقراطية المقيدة" فكثيراً ما يشرع النظام في هذه الحالة إلى اتخاذ بعض الخطوات التحررية مع إفساح قدر من الحريات السياسية كحرية التعبير وتخفيف القيود على الصحف مع الاحتفاظ بحق جماعة النخبة السلطوية في الدخول في العملية السياسية وعدم تهديد مصالحها، هذه الديمقراطية المقيدة يراها البعض عائقاً أمام وضع إصلاحات سياسية تهدد مصالح النخبة السلطوية. ولذلك فإن هذا النمط قد يتسم بنوع من الخدعة السياسية، بمعنى أنه ليس دائما ما تكون عملية التحول الديمقراطي عملية حقيقية، وذلك عن طريق الأخذ ببعض سمات الليبرالية نتيجة ضغوط داخلية أو خارجية حتى يمكن للنظام الاستمرار أو تجاوز أزمة ما. وعلى الجانب الآخر، فإنه وإن نجحت عملية التحول في هذا النمط فإنه يمكن حدوث انتكاسة تعصف بالإنجازات الديمقراطية التي تم تحقيقها إذا كانت تلك الإنجازات أو التحولات تمثل ضرراً بمصالح تلك القيادات أو النخب الإصلاحية وسارت في عكس ما هو مخطط له[١].

وهناك دول عديدة عرفت تحولاً ديمقراطياً من أعلى كأسبانيا التي تعتبر أوضح مثال على ها، وكزامبيا التي بادرت القيادة فيها إلى التخلي عن نظام الحزب الواحد والأخذ بالتعددية الحزبية، حيث مرت بعملية تحول ناجحة عام ١٩٩١ من نظام الحزب الواحد الذي كان يقوده "كينيث كاوندا" إلى نظام سياسي متعدد الأحزاب تحت قيادة الزعيم المنتخب فريدريك شيلوبا الذي تولى سدة الحكم استجابة لمتطلبات في المجتمع، والبرازيل التي يؤرخ لبدايات تحولها نحو الديمقراطية في عام ١٩٧٣، وتم تعزيز التحول نحو الديمقراطية في عام

---

[١] أشرف محمد عبد الله ياسين. "**عوامل و أنماط التحول الديمقراطي في إفريقيا: دراسة لإشكالية العجز الديمقراطي.**" *The Journal of the Faculty of Economics and Political Science*, vol. 17, no. 2 (2016): 94-1311.

١٩٨٥ بانتخاب رئيس مدني للبلاد، واليونان والبرتغال حيث جاءت المبادرة فيهما لإنهاء النظام السلطوي من القيادة العسكرية في عام ١٩٧٣ في اليونان، و١٩٧٤ في البرتغال.

٢– التحول او الانتقال من الأسفل:Transition en Avale

وتقوده المعارضة الداخلية شرط أن تكون موحدة ومتماسكة وتمتلك القدرة التنظيمية والسياسية والتعبوية لقيادة مظاهرات أو عصيان يعد هذا النمط أكثرهم اتساماً بالعنف، فيأتي التحول الديمقراطي في أعقاب صراعات ومظاهرات شعبية عنيفة ومطالبات من قِبَل الشعب بإنجاز الإصلاحات المنشودة، كما أنه يتسم بضعف القيادات القائمة على النظام في مواجهة القوى المعارضة بالقدر الذي يسمح للقوى المعارضة بالإطاحة بالنظام القائم على نحو ما جاء في حالات كل من ألمانيا الشرقية والأرجنتين ورومانيا، حيث بدأت قوى النظام في فقد قوتها ومصداقيتها وشعبيتها على المستوى الاجتماعي في ظل تنظيم معارضة استمد قوته من ضعف النظام. ومن خلال التأييد الشعبي الذي ضاق بنظامه وإخفاقه في تحقيق الحد الأدنى من احتياجاته ومطالبه مما أفضى إلى إحلال قوى المعارضة محل النظام القائم، وهو ما يطلق عليه هنتنجتون نمط "التحول الإحلالي" وعادة ما يكون الحافز الرئيسي لهذا النمط من عملية التحول الديمقراطي بروز دلائل على تدهور سلطة النظام التسلطي وتحرك قوى المعارضة لاستغلال هذا التدهور، حيث أن النخب المعارضة لا تتمتع بالقوة الكافية التي تمكنها من فرض التغييرات التي ترغب فيها، وأن سلطة وقوة النظام التسلطي قد تدهورت بالدرجة التي لا تمكنه من قمع المعارضة بصورة حاسمة.

من جهة أخرى، يمكن أن تدور الأسباب المؤدية إلى هذا النمط حول وفاة الديكتاتور الحاكم والذي يعتبر القوة الرئيسية في النظام، حيث تؤدي وفاته إلى ضعف النظام القائم، ومن ثم ظهور الصراعات وأعمال الشغب والاضطرابات.

لكن من غير المحتمل أن يؤدي هذا النمط من الانتقال إلى عملية ديمقراطية مستقرة، ومرد ذلك أن عدم وجود اتفاقات ومواثيق خلال مرحلة الانتقال يمثل عقبة كبيرة أمام بروز أجواء الاعتدال والتصالح الضرورية لعملية ترسيخ الديمقراطية والمميزة لها، فنادراً ما يؤدي تغيير النظم التسلطية عن طريق التعبئة الجماهيرية والضغوط الشعبية إلى قيام نظم ديمقراطية ليبرالية

مستقرة، بل يبقى هناك احتمال لأن تنتكس النظم الجديدة وتحل محلها أشكال جديدة من النظم التسلطية. ولن يحدث أي تقدم تجاه ترسيخ العملية الديمقراطية – وفقاً لنمط التحول الإحلالي– إلاّ إذا تضمنت المرحلة الانتقالية مفاوضات واتفاقات بين نخب النظام التسلطي ونخب المعارضة، بيد أن هناك احتمالاً قوياً أن يؤثر ذلك سلباً على الديمقراطية، فمرد ذلك أن الاستقرار المستقبلي مؤسس على منح ضمانات للنخب الحاكمة القديمة لحماية امتيازاتها ولمنع أية مساءلة عن أية جرائم خلال الحكم التسلطي. وبالتالي فإن الاتفاقات والمواثيق بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة قد تقود إلى ديمقراطيات محدودة. ومن أمثلة هذا النمط في عملية التحول الديمقراطي نجاح الحركات الاجتماعية الغاضبة في الفلبين في إجبار الرئيس "جوزيف استرادا" على التنازل عن منصبه تحت وطأة التظاهرات الشعبية العارمة التي طالبت بملاحقته قضائياً على مخالفات مالية وانتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبها أو شارك مع قياداته في ارتكابها.

٣– الانتقال من خلال التفاوض بين النظام الحاكم وقوى المعارضة:

La Transition par la Negociation ويكون هذا النمط من التحول الديمقراطي عندما يكون نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى ما بين الطرفين بهدف التوصل إلى إبرام عقد اجتماعي وسياسي جديد بإشراف أطراف إقليمية ودولية لتحقيق عملية التحول الديمقراطي.

هذا النمط تأتي المبادرة مشتركة من قبل قيادة النظام والقوى الاجتماعية المختلفة فيه بهدف التوصل إلى أسس مشتركة للتخلي عن النظام غير الديمقراطي وإقامة نظام ديمقراطي بديل، وذلك من خلال انخراط النظام الحاكم في حوار مثمر مع القوى السياسية المختلفة، وذلك رغبة في الوصول إلى ميثاق يحافظ على مصالح كل القوى السياسية الفاعلة ومن ثم الوصول إلى نظام ديمقراطي.

وقد تحدث "صموئيل هنتنجتون" عن الأسباب الرئيسية للتحول الديمقراطي من خلال هذا النمط وحصرها في الآتي: فقدان النظام القائم للشرعية التي كان يتمتع بها، وانهيار الأيديولوجية التي يقوم على ها النظام، وتردي الأوضاع الاقتصادية مما يؤدي إلى إخفاق النظام في تلبية الحد الأدنى من المطالب والاحتياجات للشعب، وضغوط خارجية على النظام

سواء كانت معونات عسكرية أو مساعدات اقتصادية تربط بين الإصلاح السياسي وهذه المعونات، وعجز القوى السياسية على الإطاحة بالنظام القائم واستبداله بنظام آخر.

فهذه الأسباب – أحدها أو جميعها – قد تدفع النظام نحو القبول بالدخول في مفاوضات مع القوى الاجتماعية المعارضة والمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية وما يستتبع ذلك من زيادة هامش الحريات، ومن ناحية أخرى قد تندفع تلك القوى نحو هذا المسار وقبول المفاوضات نظراً لعدم قدرتها على الإطاحة بالنظام القائم وإحلاله، وهو ما يطلق عليه هنتنجتون الإحلال التحولي Transformation Replacement، وقد يكون هذا ناتج إما عن ضعف في التنظيم أو محدودية الإمكانيات المتاحة أو أن قدرة النظام القائم لا تزال تملك القدر الكافي من القوة التي تمكنه من البقاء والاستمرار.

ودائماً ما يشهد هذا النمط في حال نجاحه اتفاقاً يضمن تحقيق مصالح أطراف العملية التفاوضية، بمعنى أن يتخلى النظام عن قدر من القيود التي يفرضها على الحريات وحقوق الأفراد، كالقيود التي دائماً ما تُفرض على حرية التعبير عن الرأي والصحافة والإعلام، وتأسيس أحزاب سياسية وحرية العقيدة والقيادة. ومن الضروري في هذا النمط ألا تتعارض مواقع النخب المهيمنة في النظام التسلطي – مثل: كبار الضباط، والقوات المسلحة، وكبار ملاك الأراضي– للخطر في النظام الجديد، كذلك من المهم أيضاً لضمان الاستقرار السياسي بعد المرحلة الانتقالية دمج النخب ضمن إطار مستقر من المؤسسات الديمقراطية الفعّالة التي لا تهدد مصالح هذه النخب، لأنه إذا لم تشعر هذه النخب بأن النظام الجديد يحمي مصالحها فإنها لن تقبل شرعيته وسوف تبذل ما في وسعها لتقويضه.

ومن أهم الحالات التي أخذت بهذا النمط التفاوضي حالة أورجواي في عام ١٩٨٤، وكولومبيا وفنزويلا في ١٩٨٥، كذلك حالة جنوب افريقيا في عام ١٩٨٩– ١٩٩٠ من خلال المفاوضات التي دارت بين "دي كليرك" و"نيلسون مانديلا" الذي كان يتزعم "المؤتمر الوطني الإفريقي" آنذاك، وأورجواي في أمريكا اللاتينية والنيبال في آسيا.

٤-الانتقال الديمقراطي من خلال التدخل العسكري الأجنبي:L'Intervention Militaire

وغالبا ما ارتبط هذا النمط من الانتقال بحروب وصراعات تؤثر فيها وتحكمها مصالح وتوازنات داخلية وإقليمية ودولية، وهو يحدث في حالة رفض النظام الحاكم للتغيير وعدم وجود جناح إصلاحي داخله وعجز المعارضة عن الإطاحة به بسبب ضعفها وهشاشتها، نتيجة لسياسات النظام القمعية.ويتخذ هذا النمط من التغيير عدة ذرائع لأجل كسب الشرعية الدولية كالتدخل باسم المساعدات الإنسانية وحماية الأقليات، أو لأجل وضع حد للحروب الأهلية...

لكن هذا الشكل الأخير يمكن اعتباره شكل جديد من أشكال الاستعمار لأجل تبرر التدخل في شؤون الداخلية للدول تحت راية هيئة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، أو وجه من أوجه العولمة.

يحدث هذا النمط عندما يكون التحول الديمقراطي نتيجة لتدخلات وضغوطات أطراف أجنبية. ومن أمثلة هذا النمط التدخل الأمريكي في هاييتي وبنما والصومال خلال تسعينيات القرن العشرين، والتدخل الأمريكي مؤخرًا في العراق.

وإضافة إلى التدخل العسكري المباشر فقد كان نفوذ الدول والمؤسسات الدولية المانحة للإعانات الاقتصادية قوياً ومؤثراً في قرارات التحول الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة. فخلال ثمانينيات وتسعينيات القرن المنصرم تقلصت قدرات هذه الدول الفقيرة على تبني برامج وسياسات محفزة للتنمية الاقتصادية، وأصبح الكثير منها يعتمد بصورة متزايدة على إعانات وقروض الدول الغربية والمؤسسات الدولية المانحة التي طالبتها بالشروع في عملية الديمقراطية كجزء من برنامج متكامل للحكم الصالح الرشيد، وربطت استمرارية الإعانات الخارجية بموافقة النظم التسلطية على البدء في عمليات الديمقراطية والإصلاح السياسي.

ويلاحظ أن العوامل الخارجية كانت مؤثرة خصوصاً بعد الهزيمة في حرب، وقد حدث ذلك في العديد من الدول الأوروبية بعد عام ١٩١٨ وفي اليابان بعد عام ١٩٤٥؛ حيث فرضت الولايات المتحدة الأمريكية نمط الديمقراطية الليبرالية، وكذلك في حالة التدخل العسكري الأمريكي الأخير في العراق في عام ٢٠٠٣.

ومع أن ألفا على ن؟؟؟ الخارجيين، مهما كانت درجة قوتهم الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لا يستطيعون فرض خياراتهم السياسية، ولمدة طويلة، على دول لا ترغب في ذلك؛ فقد يؤدي التدخل الأجنبي إلى تغيير التوازن لصالح عملية الديمقراطية، غير أن الديمقراطية لن تترسخ وتزدهر إلا عندما تتوفر اشتراطات وعوامل داخلية محددة. ويمكن التدليل على ذلك من تجارب بعض الدول كالبرتغال وأسبانيا واليونان التي تحولت إلى نظم ديمقراطية راسخة بصورة سريعة خلال سبعينيات القرن العشرين، ففي الوقت الذي كان الدعم والتشجيع الخارجيين، خاصة من الجماعة الأوروبية، مهماً ومؤثراً، فإن ترسيخ الديمقراطية اعتمد أساساً على الاتفاق العام والإجماع الداخلي على تفضيل الديمقراطية على أية ترتيبات سياسية أخرى وعلى غياب أية انقسامات إثنية أو دينية أو طبقية. ويوحي عدم توفر هذه الاشتراطات والعوامل في معظم دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا بأن ترسيخ الديمقراطية سوف يكون أمراً صعباً وشاقاً.

وهكذا تتعدد أنماط التحول الديمقراطي، مع ملاحظة أن سائر عمليات التحول مع تميزها بالتعقد وتعدد المراحل فإنها قد تشهد واقعياً تداخل بين أكثر من مسار من المسارات السابقة في إحداث عملية التحول الديمقراطي أو البدء فيها.

المبحث الثالث: نماذج وآليات التحول الديمقراطي

قضية التحول الديمقراطي أصبحت أهم القضايا المطروحة على ساحة البحث الدولية والمحلية. ففي كل مرحلة من مراحل التطور السياسي في التاريخ المعاصر، تبرز منطقة بعينها لتحتل أولوية معينة وتصبح هي النموذج.

وعلى سبيل المثال، في نهاية الحرب العالمية الثانية، امتد النظام الديمقراطي ليشمل دول أوروبا الغربية كلها، كما أفسح المجال لتحول دول المحور المهزومة إلى الديمقراطية . وكانت حالتا ألمانيا واليابان هما الأبرز، وإن شكلتا الاستثناء بحكم خضوعهما للتدخل الخارجي المباشر .

وفي أثناء فترة الحرب الباردة أي في السبعينيات من القرن الماضي، امتد الأمر إلى دول جنوب أوروبا (إسبانيا واليونان والبرتغال) وأجزاء كبيرة من أمريكا اللاتينية . وبعد الحرب الباردة وإنهيار الاتحاد السوفيتي (١٩٩١) امتد التحول الديمقراطي إلى أوروبا الشرقية .

وظلت أوروبا الشرقية بالتحديد تحتل مكانة مهمة بالنسبة لمن يتطلعون إلى تحول مماثل على المستوى العربي، سواء كانوا من الأكاديميين أو الناشطين السياسيين. وقد يكون كان السبب الرئيسي في ذلك هو الدور الذي لعبته أوروبا الشرقية كنموذج سابق لنشر نظام الحزب الواحد والملكية العامة للاقتصاد والترويج للأيديولوجية الشمولية عموما فيما يتعلق بالحريات العامة والفردية. ولهذا، كان هذا التحول على مستوي أوروبا الشرقية علامة فارقة بالنسبة للعالم النامي (الذي كان يسمي بالعالم الثالث) وفي المقدمة منه العالم العربي. بل أكثر من ذلك، كانت هناك توقعات – ولاتزال – بأن يحذو الأخير حذو أوروبا الشرقية في التحول إلى الديمقراطية السائدة هناك الآن . والسؤال: هل المقارنة جائزة؟ وهل الاقتداء بالنموذج هو مطلق أم نسبي؟ هل يحدث بشكل إلى مشابه أم أن هناك خصوصيات يعرفها العالم العربي تختلف عن تلك التي تعرفها أوروبا الشرقية؟

كانت أسباب التحول نحو الديمقراطية في أوروبا الشرقية كثيرة ومتنوعة، ولكن يظل أهمها بلاشك هو خصوصية حالتها، بمعني ارتباطها بالتحول الهائل الذي شهده الاتحاد السوفيتي الذي كان بمثابة السلطة الشمولية المركزية التي تحكمت في مسار تجربتها السياسية لعقود طويلة .

لم يكن تحول أوربا الشرقية نحو الديمقراطية سياسياً و اقتصادياً سهلاً، بل توافرت له ظروف مناسبة. فلاشك في أن تجاوز أوروبا الشرقية مع مثيلاتها الغربية قد سهل انتشار الثقافة الديمقراطية القائمة على الحرية وحقوق الإنسان، والتي كان لها دورا أساسي في تقويض دعائم الأيديولوجية الشمولية، فضلا عن تقديم الاتحاد الأوروبي النموذج والدعم في آن واحد لمثل هذا التحول. وبدأ التغيير في أوروبا الشرقية خجولا منذ توقيع اتفاقية هلسنكي، ولم يكن ثوريا أو عنيفا. إذ إن التحول الديمقراطي هناك اعتمد على مجتمع مدني قوي تحرر بعد قمع أمني طويل، مثلما تم من خلال الانتخابات كأداة للتغيير. "لم يكن ذلك دفعة واحدة بالطبع، فقد اتسمت الأنظمة السياسية بخليط من السلطوية والتنافسية أو ما يطلق عليها أنظمة